

المشهد السياسي

سقوط «مشروع التوافق» على خفض الرواتب

انتفض ثلاثي «الإجراءات التقشفية» أمس، محاولاً ردّ تهمة المش براتب موظفي القطاع العام، فإذا به يؤكدها. الرئيس سعد الحريري والوزيران جبران باسيل وعلي حسنت خليلك نزلوا شخصياً إلى الميدان، تحدثوا إلى الإعلام عن الدور السلبي للإعلام في إشاعة أجواء غير صحيحة عن الخطط الحكومية، لكنهم مع ذلك، دعوا الناس إلى تقبل خططهم بذريعة ان البديك سيكون الانهيار. رغم ذلك، فإن ما تحقق في الأيام الماضية، سقوط محاولة تأمين توافق جميع مكونات مجلس الوزراء على خفض رواتب جميع العاملين في القطاع العام بنسبة تصل إلى 15 في المئة

شهد المجلس النيابي، أمس، الجلسة الأكبر من جرعات السعي الرسمي إلى تسويق الإجراءات التقشفية التي تُعدّها الحكومة. تولى رئيس الحكومة وزيراً الخارجية والمالية ردّ التهم بالمش براتب الموظفين، فإذا بهم يؤكدون أن ما يُنشر ليس سوى غرض من قبض الإجراءات القاسية التي تنتظر محدودي الدخل، وأولها تخفيض الرواتب ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية. وعلى وقع الاعتصامات والإضرابات التي عمّت كل المناطق، استسهل المعنويون تحميل الإعلام مسؤولية القلق الذي يعمّ البلاد، طالين منه أن يكون إلى جانبهم في إقناع الرأي العام بحتمية المشاركة بأنقاذ الاقتصاد، من دون أن تقدم الطبقة الحاكمة، من ناحيتها، على أي خطوة من شأنها أن تعطل



الحريري وخليه وباسيل حققوا الإعلام مسؤولية الاعتراض على مشروع خفض الاجور (حسنت ابراهيم)

المش براتب الموظفين إصلاح... وتقليص ارباح المصارف مساهمة!

في النموذج الاقتصادي الذي أثيرت فقلته وادى إلى حالة شبه الانهيار. لكن كثافة التصريحات التوهيبية لم تخف ما كشفت مصادر سياسية لـ«الأخبار»، إذ أكدت أن انتشاق جزء من النقاشات التي كان رئيس الحكومة وعدد من الوزراء يرددونها أن تبقى سرية، أدى إلى فشل مشروع تأمين التوافق على إجراءات التقشف و«قضّ أجور» العاملين في القطاع العام، قبل إحالة مشروع الموازنة على مجلس الوزراء. وزير المال علي حسن خليل، كان قد صبّ جام غضبه على «الأخبار»، على أثر ما نشرته عن تقديمه اقتراحاً بحسم 15 في المئة من الرواتب، وهو

اعتبر أن «من نقل محضر اللقاء الذي حصل عند رئيس الحكومة إما لم يكن حاضرًا أو هناك نية لفتح نقاش مع الجهة السياسية التي ننتمي إليها، وموقفها واضح بهذا الشأن». مع ذلك، عاد وأكد أن ما نشرته «الأخبار»

كناية عن «وجهة نظر تُناقش» في اللقاءات التي تضم ممثلي مكونات مجلس الوزراء في منزل الحريري، قبل أن يعفي نفسه من المسؤولية، ليؤكد أن خفض المعاشات ليس جزءاً من مشروع الموازنة المقدمّة من قبله.

أصحاب الجيوب الكبيرة. رئيس الحكومة سعد الحريري قال، بدوره، إن «كل ما يحكى عن تخفيضات هو كلام صحف»، قبل أن يقدم الحريري الجرعة الأكبر من محاولات التمهيد لمشروعه، إذ قال: «نحن مع المتقاعدين ومع الإدارة، ولكننا نريد الحفاظ على الليرة، وعلينا أن نكون صادقين معهم، إن البلد قد يتدهور»، كذلك، حاول اللعب على وتر نظرة الناس إلى القطاع العام، وضمه مراراً بالفساد، نازعاً عن السياسيين هذه الصفة، بالرغم من أنهم وحدهم يتحملون مسؤولية إفساد ما فسد من القطاع العام. عندما تطرق الحريري إلى ضرورة تحفل الجميع للمسؤولية للخروج من الأزمة، سألته النائب جميل السيد: لماذا لا تقول لنا من يتحمل مسؤولية ما وصلنا إليه قبل أن تطلب منا تحفل مسؤولية ما سيأتي؟ تناسّت السلطة أنّها هي التي عمدت إلى «رشوة» الموظفين بالسلسلة قبل الانتخابات، فيما تسعى بعدها إلى نزع بعض مكاسباتها. أمام أي اعتراض، كان الحريري يلجأ إلى ما لا يقل عن 10 بائلة من أجل بناء مطار ومشاريع وبني تحتية؟».

تقرير

مجلس النواب يشرّع خطة الكهرباء... والمعتضون يطعنون

بدأت الجلسة التشريعية أمس إعلاناً واضحاً بأن خطة الكهرباء التي أقرت في مجلس الوزراء، إنما هي نتاج اتفاق سياسي كبير لا مكان فيه للاعتراضات. كان بنقض الخطة إجازتان من مجلس النواب: الأولى تعيد تمديد القانون 288 الذي يسمح بتخطي تنفيذ القانون 462 ويحيل صلاحيات الهيئة الناظمة للكهرباء على مجلس الوزراء لثلاث سنوات، والثانية تضع آلية خاصة لتزليم مشاريع بناء العمال على أساس عقود التصميم والتنميط والإنتاج والتشغيل، ثم التسليم للدولة (BOT). لكن هذه الاعتراضات، التي ركزت على اعتبار أن المشروع يفرّغ قانون الكهرباء من مضمونه، ويُلغى إمكانية تشكيل الهيئة المنظمة للقطاع، ويخالف قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويطلق يد الوزارة للتحكم بالقطاع من دون حساب أو رقيب، لم تنجح في تعديل ما كان قد كُتب، فأقر المشروع كما هو. ومقابل جبهة الاعتراض التي تألفت من نواب القوات والاشتراكي والكتائب، إضافة إلى النواب ياسين جابر وأنور الخليل وجميل السيد ونقولا نحاس وفيلص كرامي وأسامة سعد ويولا يعقوبيان، كانت إدارة الجلسة، التي أعطت المعتضين المساحة التي يريدونها للنقاش والاقتراحات، واضحة في مسعاها إلى تثبيت النص الذي خرج من لجنة الأشغال العامة. لجأ الرئيس نبيه بري إلى التصويت على اقتراحات التعديل، مدركاً أن الأغلبية، أي كتل لبنان القوي وكتلة المستقبل وكتلة التنمية والتحرير وكتلة الوفاء للمقاومة، ستصوت ضد التعديل. وبالرغم من إقرار القانون من دون الأخذ بملاحظات النواب واقتراحات التعديل، إلا أن النقاش أفضى إلى أمرين أساسيين: الأول توصية من المجلس النيابي إلى الحكومة لإرسال مشروع قانون إلى المجلس النيابي لتعديل القانون 462 وتعيين مجلس إدارة مؤسسة الكهرباء، خلال ثلاثة أشهر. والثاني، تثبيت دور إدارة المناقصات في تنفيذ المناقصة، من خلال عرض بري للمسار المفترض لها، والذي فضله على النحو الآتي: إعداد وزارة الطاقة لدفتر الشروط، تحويله إلى إدارة المناقصات لإبداء ملاحظاتها عليه، نقل دفتر والملاحظات، إذا وجدت، إلى مجلس الوزراء للبت في الخلاف وإقرار دفتر بشكله النهائي. إطلاق إدارة المناقصات للمناقصة، بحسب دفتر الشروط الموافق عليه من السلطة التنفيذية.

في النهاية، أقرّ القانون ووزيرة الطاقة احتفلت بانطلاق مرحلة تنفيذ خطة الكهرباء، رسمياً، وأعدت بالشفافية في إدارة الملف، وينشر دفتر الشروط في الجريدة الرسمية. لكن على القلب الآخر، لم يسلم النواب المعتضون بالأمر الواقع، وهم بدأوا منذ انتهاء الجلسة بإعداد طعن بدستورية القانون الذي أقرّ، على أن يقدموه قريباً إلى المجلس الدستوري، في حال تمكنهم من جمع عشرة تواقيع.

(الأخبار)

كرّر الحريري في مجلس النواب أمس ما سعى إليه في الاجتماع الذي ترأسه في منزله ليل الأحد الفائت، وضم إليه ممثلي الكتل المشاركة في الحكومة (راجع «الأخبار» أمس). وصف الاقتطاع من حقوق الموظفين بالإصلاحات، واعتبر أن تقليص الجزء اليسير من أرباح المصارف، من دون المش بخدمة الدين، مساهمة بخفض العجز. ودعا إلى المقايضة بين الأمرين، قال تحديداً إن «المصارف عليها مسؤولية ومستعدة لأن تحمّل وتساهم بكل هذه الخطة، ولكن يجب أن نرى إصلاحاً حقيقياً»، مشيراً إلى أنه «في باريس 2 ذهب لبنان إلى فرنسا والمصارف وضعت 10 آلاف مليار في تصرف الدولة، ونحن لم نقم بأي إصلاح، لذلك يجب أن نكون صادقين مع المواطنين ومع العسكريين ومع إدارة البلد، فإذا بقينا على هذا النمط سنخصل إلى كارثة». إذا أصابتنا المصيبة فمن سيُقتلنا؟».

(الأخبار)

اعتصام جامع ضد اقتطاع المعاشات: بحث عن قيادة مشتركة؟

والحاجة هي لتجميع نقابي وشعبي وإطلاق تحرك ميداني متواصل». رئيس الحزب الشيوعي حنا غريب سأل عمّا «إذا كانت القيادات النقابية على استعداد للسير في سبغ عال للمواجهة. هذا هو التحدي»، مشيراً إلى أن تظاهرة الأول من أيار مناسبة للمشاركة كل أصحاب الحقوق في حركة شعبية ورفع مطلبين أساسيين مشتركين للجمع تنضوي فيهما المطالب الخاصة الأخرى للقطاعات: نقابيين متقاعدين لتجميع قواعد الاشتراك في حقوقهم، فريثس النقابي حسان إسماعيل على أن على مكان الهدر والفساد». رئيسة رابطة موظفي الإدارة العامة نوال نصر، نقلت عن الموظفين الإاربيين استعدادهم للدخول في إضراب مفتوح قبل جلاء الموقف النهائي الحكومة حبال الرواتب

والحاجة هي لتجميع نقابي وشعبي وإطلاق تحرك ميداني متواصل». رئيس الحزب الشيوعي حنا غريب سأل عمّا «إذا كانت القيادات النقابية على استعداد للسير في سبغ عال للمواجهة. هذا هو التحدي»، مشيراً إلى أن تظاهرة الأول من أيار مناسبة للمشاركة كل أصحاب الحقوق في حركة شعبية ورفع مطلبين أساسيين مشتركين للجمع تنضوي فيهما المطالب الخاصة الأخرى للقطاعات: نقابيين متقاعدين لتجميع قواعد الاشتراك في حقوقهم، فريثس النقابي حسان إسماعيل على أن على مكان الهدر والفساد». رئيسة رابطة موظفي الإدارة العامة نوال نصر، نقلت عن الموظفين الإاربيين استعدادهم للدخول في إضراب مفتوح قبل جلاء الموقف النهائي الحكومة حبال الرواتب

القيادات النقابية بـ«انتفاضة اجتماعية»، لا ملامح لها ولا خطة برنامجية ولا رؤية ولا حتى تكتيك. لكن برزت خلال الاعتصام دعوات من نقابيين متقاعدين لتجميع قواعد الاشتراك في حقوقهم، فريثس النقابي حسان إسماعيل على أن على مكان الهدر والفساد». رئيسة رابطة موظفي الإدارة العامة نوال نصر، نقلت عن الموظفين الإاربيين استعدادهم للدخول في إضراب مفتوح قبل جلاء الموقف النهائي الحكومة حبال الرواتب

لزوجاتكم في جمعياتهن الوهمية وفي مهرجاناتهن الفولكلورية، يخفض العجز باكتر من مليار دولار، وقف الصفقات بالتراضي بخفف أكثر من مليار دولار، ووقف الفساد الذي أنتج مشجوه والقائمون به وعليه يخفض العجز باكتر من خمسة مليارات دولار». من جهتهم حضر الناجحون في مجلس الخدمة المدنية إلى الساحة، بحسب زينة مشيك، للمطالبة بحق طال انتظاره من أربع سنوات، «ونحننا أننا لسنا محسوبين على أي فئة حزبية، فيما أدخلتم 2500 عسكري بلا امتحان ودخول 5000 موظف كانت لكل منكم حصّة فيهم، وإذا اتفقت تخفون على قضم حقوقنا، وإن اختلفتم تختلفون على تقطيعنا حصصاً».

المبناحية، يوسف ضاهر، لجهة أنّ «الأزمة سياسية قبل أن تكون اقتصادية نظراً إلى التوازنات الهشة والمحاصصات في كل المؤسسات والمرافق، فمؤسسات الدولة ومرافقها ليست ملكاً لها إلا بالإسم، أما بالفعل، فهي ملك للطرف السياسي الطائفي الذي وقعت عليه، فأرباحها له، وموظفوها له، وهو يقرر كل شيء فيها، والحل يكون بسيادة الدولة على مقدراتها».

(مروان بو حيدر)



مراحل تنفيذ خطة الكهرباء

